

فكون بعض المانع المبتدئ معنى لفظ الفصل الماضي ومعنى نحو خرجت لما خرج  
القائه ثانياً خرج في الشطر والعين جعل الماضي بمعنى المستقبل فالقائه المار  
بالقائه اعلم ان الشطر لا يكون الا فعلاً غير مصدر بالسين وسوف ولن يخرج من  
بلا ان كان ماضياً ولا يكون جملة طلبية وان شئت جازاً في الجواب حيث يقع فيه  
كذلك وان كان محذوفاً ماضياً نحو وان كان منكم الف يعلمون الذين يخرجون  
فيستم الله او مضيئاً نحو ان تصدقوا بالسمع والعلو ومن يؤخر بايات نوره فلا  
يخرجكم كما واخر يقوله مضيئاً لان الشطر لم يمتدح فيما سبق لكونه ماضياً  
مع وعز المنفعل بحيث يوجب القاء لعله ثانياً لانه الشطر معنى وفيه لفظ  
حيث يقع ترك الماء والاضاح مصدر بالسين وسوف والحباب ان ذلك لا يقع  
بالماء والحباب مستثناه عن القواع وان لم يستثن وفيه فالوجهان جازان  
او في وجهان الاتيان بالقائه وقها لان اعادة الشطر لم يفرق في غير معناه  
كما يفرق في الماضي ثانياً القاء والشرط في عين المعنى حيث جعله بمعنى الاستقبال  
فيترك القاء لوجود التامير من وجبه ولن يكن ثانياً ولا في اوله بل في ذلك  
اعلم ان ماضياً يفرق عن ماض من المار والماضي لفظاً او معنى فيمنع القاء ولا  
مضارعاً مضيئاً بالسين وسوف او مضيئاً بلا ان كان ماضياً مع قراءتها او ان  
مضارعاً مع السين وسوف او مضيئاً بل او جملة اسمية او ماضياً او ماضياً او ماضياً  
فالقاء واجبة لان الامرات لم تفرق في معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل لفظاً  
حيث لم يجرم فلو ان القاء للدلالة على التعليق بينهما او قوله في فعل الحساب لفظاً  
يشككها على ضرب من الشعر وهو المخرج من يفعل الجواب في شكاها واما  
نحو قوله تعالى فاذا ما غصوا هم يعرفون واذا اصابتهم البغي بقصر من فاذ  
يفرظ فيه لا شرطية ويجوز اني للمجاهة في قوله لا يشبهه الا في قوله لا يشبهه

وفي جعلها نحو قوله تعالى وان تصدقوا سنية ما قرنت ايديهم اذ هم يقطفون لكون اذ  
المجاهة للتعقيب كلفاء ولان اذا لا يدرك على المفاجاة الا وهو مضيئاً على عروق  
اعادة فاشبهه بجزءيها رتسا لفاء غالباً وان ههنا بعد ان شيئا الحسنة  
الاخر بعد بعض مواضع انتهى اذا كان التسيك في الفعل نحو لا تقبل التكرين  
خير من الاختلاف لا بد من الاسرار كما ان لا يجرى لان الالف لا تدرك على المنفى  
لا يدرك على الا ثبات خلافاً للكسائي فانه يجوز وكلا الحال في الاستعارة في خبرك  
ولا تشتمني اشتمل لعدم استقامة المعنى على تقدير التثنية والاسم مضمون  
عندك ما اشترى لان الخبر ان يركب عنكم ما اشر به والتم في محليات لهما لا لفقته  
لان المعنى ان تترك لهما لفقته والعرض نحو لا تترك لهما تصيح لان الخبر ان تترك  
بنا تصيح نحو ولم يصح تقديرها بعد التثنية مطلقاً لانه خبر يدرك على وقوع الحكم وتقدري  
الشرط سواء في مضمونها او مضيئاً او غير مضيئاً فان اذ فصل السببية  
او تصدرك ذلك الامر لخواصه سبباً للمضيئ هذا الفعل في معنى الشرط في  
اسم فعل نحو اذ سلم في ذلك الحسنة فهو جواب الامر في القاء ولا تترك في ذلك  
الحال كلف في رجل الحسنة وامتنع لان كلف في ذلك الحسنة لان قدر الشرط على لفظ  
منضياً في المعنى لان تركها كلف ليس بسبب لدخول التثنية وان كان مضمناً كان  
تقدري المضيئ لا يدرك على اللفظ لان التقدير على الاشارة خلافاً للكسائي فانه  
احاز تقدير المضيئ في الشرط بعد التثنية بغيره ترتيباً للسبب وليس بعد التثنية  
تقديره لا تدل على الاقتناع التقدير في تقدير الكلام ان لا تترك بغير المعنى على وفق  
لفظ التثنية في لفظه وفي ساد المعنى على ان كان غير الاول امه  
يعاد بها اي لا يفسد المعنى في الفعل من القاء على ان كان ماضياً في الفعل من  
مضارعاً المضيئ فاعلمه فيخرج نحو تصدقوا على صيغة المجرول المحاطة بجزء